التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 133 - الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها عليها وأرض جزيرة العرب، والأرض الخراجية هي التي فتحت حرباً أو صلحاً ما عدا جزيرة العرب، والأرض العشرية يملك الأفراد رقبتها ومنفعتها. وأما الأرض الخراجية فرقبتها ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، ويحق لكل فرد تبادل الأرض العشرية، ومنفعة الأرض الخراجية بالعقود الشرعية وتورث عنهم كسائر الأموال.

إقرأ في هذا العدد

- متى تهب جيوش المسلمين لتطهر الأرض المباركة
- أزمة صواريخ S-400 الروسية بين أمريكا وتركيا
- أيها الوزير، هل إغراق تونس و الأجيال القادمة بالديون هو الحلّ ؟
- الأسباب البنيوية للانهيار المالي
- لماذا لا تحظى حرب السودان بالاهتمام اللازم؟

الأحد19 صفر 1448هـ | الموافق لـ 2 أوت 2026 م | العدد 601 | الثمن 1000 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

الغضب بوصلةٌ... لا سلاحاً يُشهر في غير الاتجاه

ستطل القضايا المغلوطة التي يطرحها القائم على شأن الناس العام، تلك الشجرة التي تخفي غابة الشرور التي تعصف بالحقيقة، فيتمترس خلفها الجهلة والمضللون للعبث بالرأي العام، وتغييب تلك الحقيقة عنه.

ففي الوقت الذي عمقت فيه أزمة الانقطاعات المتكررة للكهرباء، في ظل ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة، ونقص المياه في بعض المدن وسائر المناطق القروية والريفية، مآسي التونسي، التي جرتها عليه سلط تعاقبت على حكمه، فلم ير منها خيراً، جاءت تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم 28 جويلية الماضي، خلال لقائه الدوري مع وسائل الإعلام المحلية لتعمق أزماته، وتذكي خلافاته الداخلية. ففي معرض حديثه عن الوضع في تونس، قال تبون: "من يحاول جلب الإرهاب إلى تونس أو إلى جوار تونس نخلولو خيمة والديه"، ففتح أمام الناس في تونس بابا آخر على جحيم حياتهم الضنكة، حيث أشعلت تصريحاته هذه حمى "الحميّة الوطنية الزائفة"، بين من رأى فيها دعما أمنيا من الأخت الكبرى، وتأكيداً لموقف واضح تجاه جارتها الشرقية، وبين من اعتبرها تدخلاً في شؤونها الداخلية، وتحمل في طياتها تهديدات غير مباشرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، ودعما وحماية لسلطة قيس سعيد ضد خصومه السياسيين.

فهذا الحدث السياسي يجب أن لا ينظر إليه من أحقية الرئيس تبون بالتدخل في شأن داخلي للبلاد التونسية بالتأثير في إرادة الشعب التونسي وخياراته السياسية، من عدمها، إذ أن كل مسلم يملك حق الاهتمام بأي شأن من شؤون المسلمين، وأن يبدي الرأي فيه، وأن يعمل على إزالة المنكر أينما وجد في بلاد الإسلام، بل إن ذلك من أوكد واجباته، لقوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ" {التوبة:71}، وقوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم. "

إلا أن زاوية التعاطي مع هذا الحدث تأتي من إشارته إلى موضوع الإرهاب الذي يعمل على جلبه إلى تونس، والجهة التي تعمل على ذلك، حيث أن خطابه كان على أعلى درجات الشدة تجاه الجهة المتهمة، وأنه يكاد يفصح عن تلك الجهة حين أشار إلى "دويلة"، متهما إياها "بإزهاق الدماء أينما حلّت" دون أن يذكر اسمها.

أما حديثه عن الإرهاب فهو من أعلم الناس بمادته، ولحمته وسداه، وأنه الحق التجاري الخالص لأمريكا، ولمن ركن إليها وانخرط في مشروعها في الحرب على أمة الإسلام ودينها، وعلى كل من سعى ويسعى لاستئناف الحياة الإسلامية، وذلك بإعادة مبدإ الإسلام إلى المجال الدولي. وهو من أعلم الناس بأن امة الإسلام والمسلمين براء من الإرهاب الذي ترعاه القوى الاستعمارية الكافرة، بل هي أخص ضحاياه، وهو يعلم يقينا أن من أبناء الأمة من وقعوا في حبائل هذا الطاعون بالمعنى السياسي الذي تحرص أمريكا على تثبوم 20يته لدى الرأي العام الدولي ما هم إلّا صنائع لمخابراتها،

التتمة في الصفحة الثانية

تونس والجزائر: شراكة ضرورية أم حتمية جيوسياسية وحضارية؟

تشكل تونس، بحكم موقعها الجغرافي الفريد بين الجزائر وليبيا، حلقةً حساسةً في المعادلة الجيوسياسية للمغرب العربي. فهي تجاور دولةً جزائريةً ذات ثقل أمني واستراتيجي كبير، ودولةً ليبيةً تعاني من انقسامات سياسية ووجود تشكيلات مسلحة متعددة. هذا الموقع يجعل استقرار تونس عنصرًا أساسيًا في توازن المنطقة، لكنه يجعلها أيضًا عرضة لتأثيرات الأزمات المحيطة بها، سواء عبر الحدود أو عبر محاولات استغلال الأوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية المُرهقة والتلويح بتكرار سيناريو خروج بشار أسد في سوريا. فهي من جهة تُعاني من أزمة اقتصادية حادة تتصدر اهتمامات الشارع، وتتراجع معها القدرة الشرائية لأبناء شعب يعاقب جماعيا على خيار الثورة، ومن جهة أخرى، تتزايد المخاوف الأمنية الناتجة عن الاضطرابات في الجارة الشرقية: ليبيا.

أمن تونس خط أحمر: قراءة في تصريحات تبون

في هذا السياق المتأزم، تأتي تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الأخيرة، التي حذر فيها من محاولات "زعزعة استقرار تونس للوصول إلى الجزائر"، لتجسد بوضوح عمقَ الترابط الأمني بين البلدينِ وتترجم مقولته الشهيرة بأن "أمن تونس من أمن الجزائر".

هذا الموقف ليس مجرد تجاوب دبلوماسي، بل يُفسر من منظور الأمن القومي الجزائري، خاصة إذا تعلق الأمر بموادر تصدير الإرهاب المُعَوْلَم إلى تونس. فالتجارب السابقةَ، خصوصًا بعد عام 2011، أثبتت أن الفوضى في ليبيا شكّلت مصدر قلق أمني مباشر لتونس بسبب حركة السلاح والعناصر التي تحركها المخابرات الدولية من وراء ستار. وبالتالي، فإن أي تدهورٍ كبير في تونس سينعكس مباشرةً على الحدود الشرقية للجزائر، وهو ما يُفسر هذا الخطاب الاستباقي الذي يُنظر إليه، على أنه رسالةٌ مرتبطة بمخاوف إقليمية من استثمار أي حالة اضطراب سياسي أو اجتماعي في تونس، وهي حالة يعتبرها البعض أمرا حتميا لا مفر منه أمام فشل النظام في الاستجابة إلى تطلعات شعبه، بل ربما تستثمر بعض الجهات في إطالة عمر الأزمة ريثما يتهيأ البديل في الدوائر الاستعمارية، وهنا قد تلجأ أمريكا إلى الاستعانة بتركيا ومصر على وجه الخصوص، مستغلة حالة التوتر والارتباك.

تونس في مرمى الصراع: من فوضى ليبيا إلى توترات الحدود

تُعد تونس الأكثر حساسية للتطورات في ليبيا ومنطقة الساحل، وذلك بسبب هشاشة وضعها الاقتصادي والسياسي فضلا عن التزاماتها تجاه أوروبا المتعلقة بملف الهجرة عطفا على معضلة الأفارقة جنوب الصحراء. فالشأن الليبي ليس مجرد قضية سياسية للتونسيين، بل هو ملفٌ وجودي يتعلق بأمنهم القومي واقتصادهم. وقد أظهرت الأزمات المتكررة في طرابلس تخوّف تونس من مضاعفات التصعيد على عشرات الآلاف من العمال والتجار من رعاياها. ومع اقتراب طول الحدود البرية التونسية الليبية من 460 كلم، تزداد المخاوف من زحف المهاجرين غير النظاميين والتهديدات الأمنية العابرة للحدود. هذه المخاوف دفعت تونس، في خطوة دبلوماسية لافتة، لإعادة فتح قنصليتها العامة في بنغازي، في محاولة لموازنة علاقاتها مع شرق ليبيا وغربها، واحتضان حوار ليبي-ليبي لإيجاد حل للأزمة مع تنسيق مشترك مع الجزائر برعاية مصرية، وقد ترجم هذا التوجه في مشاركة رسمية لمدير المخابرات العسكرية الفريق حبيب ضيف في اجتماعات دورية لمدراء المخابرات العسكرية من دول الجوار الليبي، بدعوة من مدير المخابرات العسكرية الليبية.

صراع النفوذ الدولي: أفريكوم والناتو و"أوكار التجسس"

يتشابك المشهد الأمني التونسي مع صراعات النفوذ الدولية في المنطقة، حيث تبرز تحليلات تشير إلى أن استهداف استقرار تونس قد يكون جزءًا من معركة نفوذ أوسع. فمنذ تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011، تحولت البلاد إلى ساحة لصراع إقليمي ودولي معقد، حيث انتشرت الجماعات المسلحة والمرتزقة، وتم انتهاك حظر الأسلحة بشكل صارخ من قبل دول عدة.

التتمة في الصفحة الثالثة

سبتة : مرآة أزمة انسداد الأفق وصراع الجيوسياسة

في مشهد يتكرر كل بضع سنوات، تتحول مياه سبتة إلى مرآة عاكسة لأزمات متشابكة: اقتصادية خانقة، سياسية متوترة، وإنسانية تنزف. فما جرى في جويلية 2026 ليس مجرد موجة هجرة جديدة، بل تجلٍ لأزمة وجودية عميقة، تستدعي قراءة تغوص في الجذور التي تجعل من هذه البقعة الصغيرة مكمن توتر دائم بين ضفتين.

تدفق الشباب المغاربة نحو سبتة ليس وليد لحظة عابرة، بل نتاج تراكم بنيوي: بطالة شبابية تتجاوز 35٪، ونحو 400 ألف تلميذ يغادرون المنظومة التعليمية سنوياً، وتهميشاً إثنياً-سياسياً لمنطقة الريف يمتد لعقود. والأكثر إيلاماً أن الهجرة طالت حملة الشهادات، لتكشف أن الدافع ليس الفقر المادي وحده، بل الإحساس العميق بالتهميش الاجتماعي وانسداد مسارات الارتقاء. هكذا تتحول الهجرة من خيار إلى قدر، ومن انتقال إلى انسحاب وجودي.

المشهد المغربي من خلال مرآة سبتة

في 31 جويلية 2026، لم يعد النقاش يدور حول "الهجرة غير النظامية"، بل أخذ منحى أكثر حساسية: لماذا يريد عشرات الآلاف من المغاربة مغادرة بلدهم إلى مدينة خاضعة للإدارة الإسبانية؟

وتتجلى المفارقة في ثلاثة مغارب متضاربة: المغرب الرسمي بمشاريعه الكبرى، والمغرب الدولي كقوة صاعدة، والمغرب الذي يظهر في فيديوهات سبتة بشبابه وعائلاته المستعدين للمخاطرة بالموت للوصول إلى مدينة إسبانية تبعد عشرات الأمتار فقط. وهنا تكمن الصدمة السياسية الحقيقية.

وتبرز تعليقات أكثر قسوة: "لو كانت سبتة مغربية، لما خاطر هؤلاء بحياتهم للوصول إليها"، وهو ما يصعب تفسيره مقارنة بهجرة الأفارقة بسبب الحروب والفقر.

والسؤال الأهم: هل كان ما حدث مجرد انفلات أمني، أم أن حجم الأزمة الاجتماعية تجاوز قدرة الرد الأمني؟ فالحدث يحمل رسالة ثقيلة، بغض النظر عن الأرقام، ويجعل سبتة أشبه بمرآة صغيرة تعكس أزمة أكبر: لماذا أصبحنا نرى في الخروج من بلادنا أملاً أكبر من البقاء فيه؟

من فتوى المقاومة إلى هجرة الاستسلام

في تونس، أثارت قضية التجنيس بالجنسية الفرنسية أزمة كبرى بين عامي 1910 و1933، وأصدر عدد من علماء جامع الزيتونة فتاوى تعتبر التجنس، خروجاً عن جماعة المسلمين إذا كان يترتب عليه الخضوع للقانون الفرنسي في الأحوال الشخصية والتخلي عن القضاء الشرعي. ولم يكن الرفض دينياً مجرداً، بل كان أيضاً رفضاً سياسياً للاستعمار، لأن الجنسية الفرنسية آنذاك كانت تُنظر إليها باعتبارها إعلان ولاء للسلطة الاستعمارية.

في الجزائر ظهرت مواقف قريبة جداً، خصوصاً بعد قانون كريميو (1870) الذي منح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية، ثم مع قانون جونار (1919) الذي فتح باباً أوسع لبعض الجزائريين المسلمين للحصول على امتيازات مدنية. وقد تبنى علماء بارزون من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفي مقدمتهم عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي، مواقف ترفض الذوبان القانوني والثقافي في المنظومة الاستعمارية، وعدّوا التجنس الذي يقتضي التخلي عن الأحكام الإسلامية أو الولاء للمشروع الاستعماري أمراً غير جائز.

إذ كان الوعي الشعبي يقوم على ثلاثة مرتكزات:

التتمة في الصفحة الثانية

بيان صحفي

التفريط بالمقدسات والصلح مع يهود ثمرة خبيثة من ثمار (الوطنية)

أجرى رئيس سوريا للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، بتاريخ 26/7/2026م، لقاءً على قناة الجزيرة أجراه معه الإعلامي علي الظفيري في برنامج المقابلة، تناول عدة ملفات محلية وإقليمية ودولية، وعند سؤاله عن تصوره لمسألة العلاقة مع كيان يهود في ظل تغوله وانتهاكاته، وهل هي بحدود اتفاق أمني ينتج عنه هدوء أو يمكن تجاوز ذلك إلى علاقات كاملة؟ أجاب قائلاً: "هذا مرتبط بحسن أداء كل مرحلة، يعني إذا نجح الاتفاق الأمني والتزمت (إسرائيل) والتزم الجانب السوري، بكل ظروف الاتفاق الذي يمكن أن يبرم لاحقاً، فهذا يؤهل إلى أن تكون هناك مرحلة ثانية من الحديث عن سلام شامل، لكن دون التنازل عن أحقية سوريا في الجولان المحتل"!

وعند سؤاله عن موقفه من إقامة دولة فلسطينية، كان جوابه إن سوريا أيدت إنشاء دولة فلسطينية، وصوتت العام الماضي لصالح الحملة التي قامت بها السعودية للاعتراف بدولة فلسطين، وأن سوريا مع هذا المسار العربي والاتفاقيات الملزمة العالمية للوضع الفلسطيني.

لسنا هنا في سياق التعليق على كل ما نشر في المقابلة، ولكن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح لكل مسلم يوجب علينا أن نحذّر من الأساس الذي تبنى عليه سياسة الحكومة الانتقالية في دمشق وما يترتب على ذلك من مخاطر جسيمة على أهل الشام عامة.

فبناءُ الأعمال السياسية والإجابة عما يتعلق بها من تساؤلات على أساس التفكير القطري وفكرة الوطنية هو في حقيقته عودة للدخول في النفق المظلم الذي أراد لنا الاستعمار الغربي سابقاً أن نفقد فيه هويتنا الإسلامية وأن نتخلى فيه عن مسؤوليتنا أمام الله عن قضايا أمتنا وإخواننا لنهتم فقط بما هو داخل الحدود المصطنعة التي فرضها علينا الكافر المستعمر.

إن الحديث عن اتفاقيات أمنية يعقبها اتفاق سلام شامل مع كيان يهود، والاعتراف بدولة فلسطينية، وإلى جانبها بالتأكيد كيان يهود الذي اغتصب أرضنا ودنس مقدساتنا وقتل أهلنا في فلسطين وسوريا وغيرهما، كل ذلك هو ثمرة خبيثة من ثمار الوطنية، تلك النبتة الخبيثة التي زرعها الكافر المستعمر في عقول أبنائنا للقضاء على رابطة الإسلام التي جعلها الله الرابطة التي تربط أبناء الأمة الإسلامية جميعاً ليكون فكرهم واحدا ومشاعرهم واحدة وقضاياهم واحدة، ينصر بعضهم بعضاً وهم يد على من سواهم.

وعليه فإن قضية فلسطين وتطهيرها من دنس يهود، وتحرير الأقصى المبارك، ليس مسؤولية أهل فلسطين وحدهم، بل مسؤولية المسلمين جميعاً، مهما تعددت أعراقهم، ففلسطين فتحها الفاروق عمر العربي، وحررها الناصر صلاح الدين الكردي، وحافظ عليها السلطان عبد الحميد الثاني التركي.

التتمة في الصفحة الثانية

متى تهب جيوش المسلمين لتطهر الأرض المباركة من يهود؟!

متى تهب جيوش المسلمين لتطهر الأرض المباركة من يهود؟! قضى يوم الجمعة 2026/07/24م أربعة شهداء في بلدة تل قضاء نابلس، وهم يدافعون عن أنفسهم وعن بلدتهم أمام هجمات المستوطنين وحماتهم من جيش الكيان المجرم القاتل، ورغم أن معتدياً قُتل بسلاحه الذي انتزع منه، إلا أن أهل القرية كانوا عزلا من كل قوة وسلاح، ومن أي مقومات للدفاع عن أنفسهم سوى صدورهم العارية التي يتلقون بها رصاص الحقد والإجرام. هذا وقد أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين بيانا صحفيا، ومما جاء فيه: تستمر الجريمة بعد الجريمة، وتستمر التصريحات الممجوجة المقيتة من الاستنكار، أما الأشد مقتا من تصريحاتهم فقد كانت هي دعوتهم الناس من قبل لمقاومة قطعان المستوطنين مقاومة شعبية، وقد تنصلت سلطة عباس من واجبها، وألقت بحملها على من لا يملك حولا ولا قوة، ثم لما وقف الناس في وجه المستوطنين وجدوا الجيش المجرم يصطف مع مستوطنيه بينما لم يجدوا من السلطة نصف أو عشر تحرك، باستثناء الإدانة والشجب والاستنكار، وهو أمر لا يُستغرب ممن جعل اتفاق أوسلو الخياني قبلته، والتنسيق الأمني (العمالة) مقدساً، والاعتراف بالكيان الغاصب استحقاقاً لكل من يترشح لانتخابات بلدية كانت أم تشريعية! إن أهل فلسطين، خاصة ضفتها وغزتها، بأسراها وأقصاها ينظرون: فإذا العدو قد أحاطهم من بين أيديهم ومن خلفهم، وعن أيمانهم وشمائلهم، فيتشوفون نصيرا من وراء العدو فيجدون أنظمة قد أحكمت الحصار حصاراً، وزادت الوثاق وثاقاً فكانت مع القاتل كتفا بكتف ويداً بيد، وقد منعت أمة تتشوق للجهاد من أجل تحرير فلسطين وجيوشاً تتوق لساعة الصلاة في المسجد الأقصى من أن يتحركوا لنصرة إخوانهم. لقد بات أهل فلسطين لا يجدون من الموت المحقق ملاذا، ولا من التهجير المخطط حائلا، وقد أحاطت بهم الظلمات من كل مكان، اللهم إلا بصيص نور في أمتهم وجندها، بصيصاً يكاد ينطفئ في نفوسهم وقلوبهم لكثرة ما ناشدوا الأمة وجيوشها للتحرك تحركاً نوعياً يختلف عن كل تحرك، تحركاً يطيح بعروش الانبطاح والتطبيع وحماية الكيان من جيوش المسلمين، تحركاً لا يبقي الجنود في ثكناتها ولا المدافع في مخازنها ولا الطائرات في مرابضها، تحركاً يذكر بيوم حطين وعين جالوت، يذكر بالقادسية واليرموك.

جريدة الراية (حزب التحرير)

تتمة : التفريط بالمقدسات والصلح مع يهود ثمرة خبيثة من ثمار (الوطنية)

إن جعل قضية فلسطين شأن الشعب الفلسطيني وحده، يعتبر جزءاً من مخطط التآمر على فلسطين وأهلها، سعت إليه الدول المتآمرة علينا سنوات طويلة، حتى تمكنت عام 1974م، في مؤتمر القمة العربية السابع في الرباط، من جعل منظمة التحرير "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، تمهيداً لتصفية القضية، ونحن نعيش نتائج هذا القرار.

إن التعاطي مع كيان يهود من زاوية وطنية ضيقة، وعدم اتخاذ المواقف المبدئية التي توجبها علينا عقيدتنا، يعتبر تخلّيا عن القيام بما أوجبه الله علينا، وانقلاباً على كل الأهداف والشعارات والثوابت التي رفعها أهل الشام في ثورتهم، وهو لن يردع كيان يهود الذي يسعى لتحقيق أطماعه في السيطرة والتوسع وبسط الهيمنة. وما يحصل من احتلاله وغطرسته في جنوب سوريا لا يخفى على أحد، فالصراع مع هذا الكيان حتمي وواجب، وهو صراع وجود لا صراع حدود، ويهود يستعدون له، وعلينا أن نخرج من غفلتنا ونستعد لهذا الصراع أيضاً قبل فوات الأوان، ولنكن على ثقة بأن نصرنا هو وعد من الله، ولن يخلف الله وعده إن كنا بحقٍّ عباداً له سبحانه.

ولنحذر من السير في المخططات الدولية، وخاصة أمريكا التي تعتبر الشريك الأساسي لكيان يهود في جرائمه ضدنا، ثبارك قتل يهود لنا، واحتلالهم لأرضنا، وتدنيسهم لمقدساتنا، ومن ذلك اعتراف أمريكا باحتلال يهود لمرتفعات الجولان وأن القدس عاصمة لدولة يهود.

ولنسعَ كي نكون عباداً لله وحده، نتوكل عليه وحده، ونقطع حبائل من سواه، ونطبق شرعه في ظلال دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تحكم بما أنزل الله، وتحمل لواء الدعوة والجهاد، لتحرر الأقصى من جديد، وتحمل الإسلام رسالة هدى ورحمة ونور للعالم أجمع، وإن ذلك لآتٍ بإذن الله، ونسأل الله أن يكون قريباً.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيراً﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية سوريا

أزمة صواريخ S-400 الروسية بين أمريكا وتركيا

تعود بنا هذه الأزمة إلى ثورة الشام؛ حيث دخلت روسيا إلى سوريا لتأمين مصالح أمريكا، ظانة أنها ستقدم لها مكافآت وامتيازات وترفع عنها العقوبات، ولعلها تغض الطرف أيضاً عن استيلائها على شبه جزيرة القرم.

ولما طالت الثورة وتبين لروسيا أنها دخلت مستنقعاً، أدركت أمريكا أن روسيا باتت تعي هذا الخطر، فخشيت منها أن تستعجل القيام بأعمال غير محسوبة أمريكياً. فأوعزت إلى تركيا أن تشترك مع روسيا فيما يشبه التحالف؛ لكي تضبط إيقاع هجماتها بحيث لا تتجاوز الحدود المرسومة، وهي: عدم القضاء على المعارضة المجمّعة في إدلب قبل انتهاء مشروع أمريكا للحل النهائي للأزمة السورية؛ لأن أمريكا تريد بقاء المعارضة لتتفاوض مع النظام عند صياغة الحل النهائي. وفي الظاهر، كانت تركيا تبدو صديقة للثورة، بينما تبدو روسيا صديقة للنظام.

وقد تأزمت العلاقات بين روسيا وتركيا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية. ولأن أمريكا كانت مهتمة بتوافق الطرفين، فقد رأت أن تعتذر تركيا وتتقارب مع روسيا، وهذا ما حدث بالفعل. فبعد أن كانت تركيا تؤكد أن الطائرة الروسية اخترقت أجواءها وأنها لا تستحق الاعتذار، تراجعت وقدمت الاعتذار في 27 حزيران/يونيو 2016.

وصرح الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف حينها قائلاً: "إن الرئيس التركي عبر عن تعاطفه وتعازيه الحارة لعائلة الطيار الروسي الذي قُتل، كما قدم اعتذاره"، مضيفاً أن أردوغان أكد أنه "سيبذل كل ما بوسعه لإصلاح العلاقات الودية التقليدية بين تركيا وروسيا" (العربية، 27/6/2016)

عقب ذلك، أصبحت العلاقات جيدة جداً، ودخل أردوغان مع بوتين في اتفاقات ولقاءات مستمرة؛ حيث اتصل به تلفونياً في 29/6/2016، وبحسب مصادر في الرئاسة التركية: (تمت المكالمة في أجواء ودية للغاية). ثم ظهرت تركيا وروسيا في مظهر الأصدقاء، فصار أردوغان يخاطب بوتين بالصديق، وأصبح التعاون بينهما في الشام والمكر على أشده، ممن يُظن أنه صديق مقرب مع عدو ظاهر يقتل المسلمين ويقصف البيوت بالصواريخ.

واستمر هذا الوضع حتى أواخر عام 2017، عندما تأزم موقف روسيا وأخذت تلوّح بالقضاء على المعارضة في إدلب. وكان هذا الأمر بالغ الحساسية لدرجة خشيت معها أمريكا من أن تركب روسيا رأسها وتخرج عن طوعها، فتعمد إلى شن هجوم نهائي على إدلب قبل نضوج حل أمريكا السياسي للأزمة السورية. في هذه المرحلة، كان من الضروري أن تتقارب تركيا مع روسيا بقوة فيما يشبه التحالف، ومن ثم لا يقع هجوم كاسح على إدلب إلا بموافقة الطرفين.

وهكذا ولدت صفقة منظومة S-400 بمبلغ 2.5 مليار دولار، وهي صفقة مغرية لروسيا، خاصة في ظل أزمتها الاقتصادية والعقوبات الغربية عليها. وقد بررها أردوغان بأن الطيارين الأتراك قد اعتقل أكثر من نصفهم بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة منتصف تموز/يوليو 2016، ومن ثم فإن القوات الجوية التركية لم تعد تملك عدداً كافياً من الطيارين المؤهلين لاستخدام جميع مقاتلات F-16 التي بحوزتها؛ وإذن، فهي بحاجة إلى منظومة S-400 الروسية المتطورة لتعويض هذا النقص من الطيارين الذين يقودون الطائرات الحربية، وتأمين الدفاع الجوي للبلاد.

فرحت روسيا بهذه الصفقة، ولكن تركيا اشترطت بدايةً التعاون في الإنتاج المشترك للمنظومة، وهو ما رفضته روسيا، فعادت تركيا لتقبل بالصفقة دون هذا الشرط، لكنها استطاعت من خلالها وقف هجوم روسيا على إدلب آنذاك. وكانت أمريكا تعلم بشأن الصفقة ولم تتخذ في البداية موقفاً متشدداً منها، بل تركت الأمور تسير بهدوء؛ حتى إذا تحقق لها ما أرادت، عادت وفتحت الملف ومارست الضغوط مجدداً. ولأن تركيا تدرك مخاطر هذه الأزمة، أبقت تلك المنظومة مخزنة ولم تستخدمها أو تنشرها، خاصة بعد عقوبات أمريكا بموجب قانون "كاتسا"، وهو تشريع أمريكي صدر عام 2017 لفرض عقوبات على الدول التي تعقد صفقات عسكرية كبرى مع روسيا، وكان من أبرز نتائجه استبعاد تركيا بالكامل من برنامج مقاتلات الجيل الخامس F-35.

وبعد لقاء ترامب وأردوغان في قمة الناتو التي انعقدت مؤخراً في تركيا، تم الاتفاق على الكثير من القضايا، ومنها رفع العقوبات عن تركيا مقابل التخلي عن منظومة S-400، وكان المقترح يتضمن بيعها لدولة خليجية. وبمعنى أدق: فإن شراء المنظومة كان لاعتبارات سياسية بضوء أخضر أمريكي تتعلق بثورة الشام، والتخلي عنها وبيعها جاء أيضاً بضوء أخضر أمريكي يرتبط بالحرب الأمريكية-الإيرانية. وفي كلتا الحالتين، قامت تركيا أردوغان بذلك خدمة لمصالح أمريكا.

وهذا يعني موافقة أردوغان على المشاركة في الحرب بدور ما، وهنا قد لا تكون المشاركة عبر هجوم مباشر على إيران أو انخراط فعلي في القتال، وإنما بفتح القواعد العسكرية، واستخدام الأراضي التركية، وتفعيل الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا ودول الخليج.

ويؤكد هذا الأمر صلابة العلاقة بين ترامب وأردوغان، وحجم المدح الكبير الذي يطري به ترامب على أردوغان، وحديثه عن أن أردوغان امتنع عن المشاركة في الحرب ضد كيان يهود لأجل علاقته بترامب؛ تلك العلاقة التي قامت على حساب المقدسات والدماء والأعراض وغزة. ولكن هناك عقولاً رُيّن لها الباطل فلم تعد ترى الحق، وأخذت تمجد الباطل لمجرد مقارنته بغيره.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

بقلم أ.حسن حمدان

تتمة : تونس والجزائر: شراكة ضرورية أم حتمية جيوسياسية وحضارية؟

وفي هذا السياق، يتزايد الحديث عن نشاط القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) وحلف الناتو، حيث لم يعد يخفى على كل متابع سعي هذه الأطراف إلى تكثيف نشاطها وتعزيز وجودها الأمني في المنطقة. وليس أدل على ذلك من افتتاح مكتب للتحقيقات الفيدرالي (FBI) في الجزائر، ليُضاف للمنطقة وكر جديد من "أوكار التجسس" لا يُستبعد أن تُوظف هي الأخرى لصناعة الإرهاب والاستثمار فيه بل واحتكار رواياته من خلال التحكم في المعلومة الاستخباراتية، وذلك لزيادة الوجود العسكري وفرض صفقات التسليح والاتفاقيات العسكرية التي تهدف إلى كنس النفوذ الأوروبي بشكل نهائي.

أي أن الأهداف غير المعلنة من هذه التحركات، والتي قد تشمل زعزعة استقرار دول مثل تونس، هو خلق حالة من الفوضى المُدارة التي تبرر بيع الأسلحة الأمريكية تحت عنوان "تنويع مصادر التسلح" والدخول في ثوب المنقذ، وبالتالي قطع الطريق أمام النفوذ الصيني والروسي في القارة الأفريقية، التي تُعد شمال أفريقيا بوابتها الرئيسية. فهذه المنطقة تُعتبر محورية في سباق التسلح والنفوذ العالمي، وأي اضطراب فيها يُضعف موقف المنافسين ويُعزز هيمنة القوى الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، في ظل سعي الجزائر، كدولة ذات وزن عسكري، لتطوير قدراتها الدفاعية في مواجهة التهديدات المحتملة، والتي يمكن استغلالها كسوق واعد للأسلحة، فضلا عن إدخالها مع المغرب في سباق تسلح بعد إسناد هذا البلد أدوارا متقدمة داخل الأجندة الأمريكية.

خاتمة: بين هشاشة الداخل وتداعيات الخارج

تقف تونس اليوم عند مفترق طرق خطير؛ فهي تُعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة تضعف مناعتها الداخلية وتجعلها عرضة للاختراق، بينما تُحيط بها أزمات إقليمية في ليبيا والساحل تغذيها تدخلات إقليمية ودولية متنافسة، والأخطر هو ذلك الخضوع المتزايد لرغبات أمريكا وقيادتها العسكرية في أفريقيا (الأفريكوم) من قبل الجزائر. إن الاستقرار في تونس ليس مجرد شأن داخلي، بل هو حجر الزاوية في أمن المغرب العربي بأكمله. والخطاب الجزائري الداعم لتونس لا يعبر بالضرورة عن قلق أخوي بقدر ما يعكس إدراكًا عميقًا بأن أي انهيار في تونس سيُشعل الحدود الشرقية للجزائر، ويشغلها عن ملفات الغرب والجنوب الساخنة، وهو ما فرض تهدئة الأجواء مع مالي. وفي ظل هذا التداخل المعقد بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تبقى تونس رهينة لتطورات خارجية قد تكون خارج نطاق سيطرتها.

في خضم هذه العاصفة الجيوسياسية التي تحيط بتونس وشمال إفريقيا، حيث تتداخل أطماع القوى الكبرى ومشاريع النفوذ، وتتضاعف مخاطر الإرهاب والهشاشة الأمنية، وفي ظل محاولات التفريق بين شعوب المنطقة خدمة لمصالح أعدائها، يبرز سؤال جوهري: هل يقتصر المستقبل المنشود لتونس والمنطقة على مجرد حفظ الأمن وتدبير الأزمات، أم ثمّة مشروع نهضوي بديل قادر على تجاوز منطق الردع والتبعية إلى آفاق أوسع من العدل والكرامة والتحرر والعزة والمنعة؟

إن التجربة التاريخية تعلّم أن الأمم لا تُبنى على توازنات الردع الأمني وحده، ولا على صفقات السلاح التي تدر ربحًا للغير وتكرس التبعية. فالنهضة الحضارية المنشودة لشعوبنا المسلمة، تحتاج إلى رؤية تنطلق من الإسلام في تحرير الإنسان، وعمارة الأرض، وإقامة العدل، وإرساء نظام سياسي واقتصادي يضع المصالح العليا للأمة فوق الحدود الوهمية وحسابات النفوذ، هو نظام الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة الذي يدعو إليه حزب التحرير استجابة لنداء الوحي وتحقيقا لفريضة العصر التي توحد مصير الأمة بما يرضي ربها لا بما يرضي أعداءها. (وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ).

بقلم م.وسام الأطرش

تتمة: الغضب بوصلةٌ... لا سلاحاً يُشهر في غير الاتجاه

تبعا لضعفهم الفكري وقلة وعيهم بالواقع السياسي الذي يعصف بالبشرية.

إلا أن الحديث عن السعي الجاد لحماية تونس والجزائر من هذا الطاعون، وهو أمر لا يحمده إلا مخلص لأمته، ليتصادم مع إعلان سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر يوم 20 جويلية 2026 عن افتتاح مكتب فرعي للملحق القانوني التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) داخل مقر السفارة بالعاصمة الجزائرية، والتي كانت تدار مصالحه من سفارتهم بتونس.

هل يجهل أي متابع لشؤون منطقتنا، وللسياسة الدولية عامة، إصرار أمريكا على بسط نفوذها على شمال إفريقيا والعمل على كنس النفوذ الاستعماري الأوروبي منه، فكيف يفتح لاهم جهاز استخباراتي يقوم على تنفيذ خطط الدولة الاستعمارية الأولى في العالم، ثم نحاول أن نقنع أنفسنا بان تلك الدويلة هي التي تشكل خطرا علينا وهي لا تعدو إلا ان تكون ذيلا في صراع القوى الكبرى خدمة لأهدافها؟

أما صيغة الخطاب الحاسمة، والمنذرة بالويل والثبور، فكنا نرجو لو أنها نزلت إلى ساحة النزال حين كان أهلنا في غزة وسائر الأرض المباركة فلسطين، يبادون وتمحى أصولهم وفروعهم من الوجود، حيث لا ينالهم من قادة بلداننا غير الخذلان. بل إن سائر أمتنا، هي أحوج ما تكون لمثل هذه الغضبة التي نرجو أن تكون صادقة، عساها ان يصيب أهلنا في تركستان الشرقية وفي سائر بلاد المسلمين من بركتها، حتى لا تضللنا القضايا المغلوطة!

باكستان تستعد لنشر جيشها في الخليج لحماية منشآت أمريكا العسكرية في الشرق الأوسط!

أفادت وكالة رويترز للأنباء في 17 تموز/يوليو أن باكستان والكويت تتفاوضان على اتفاق دفاعي واسع على غرار الترتيب بين السعودية وباكستان. ووفقاً للتقارير الإعلامية، فقد نقلت باكستان بالفعل آلاف الجنود والمعدات العسكرية إلى السعودية. كما ظهرت في وسائل الإعلام تقارير عن اتفاقيات مماثلة مع قطر والبحرين ودول عربية أخرى.

ووفقا لبيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان: فإن هذه الاتفاقيات ليست لحماية بلاد المسلمين، بل لاستخدام جيش باكستان لحماية القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية، وقوات الكفار الصليبيين المتمركزة في المنطقة، وذلك لضمان بقاء البنية الأمنية الأمريكية الآخذة في التهاوي في هذه المنطقة. وهكذا، فإن القيادة السياسية والعسكرية الخائنة في باكستان، كمن سبقها، قد عادت مرة أخرى إلى النشاط في حفظ نفوذ أمريكا في المنطقة مقابل بعض المنافع الاقتصادية.

يا جيش باكستان:لا تزال أمريكا تشن هجمات على إيران من قواعدها العسكرية المنتشرة في الدول العربية، وقد قتلت حتى الآن آلاف المسلمين، بمن فيهم تلميذات بريئات. وتشمل هذه القواعد قاعدة العديد الجوية في قطر، وهي مقر القيادة المركزية الأمريكية في المنطقة؛ ومقر الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية في البحرين؛ ومعسكر عريفجان، وقاعدة علي السالم الجوية، ومعسكر بويرينغ في الكويت؛ وقاعدة الظفرة الجوية في الإمارات، التي تُعد مركزاً للاستخبارات والمراقبة والعمليات الجوية؛ وقاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن. كما تُعد قاعدة عين الأسد الجوية في العراق وقاعدة أربيل الجوية، فضلاً عن قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية، قواعد أمريكية رئيسية تُستخدم في الهجمات على إيران. فعلى أي أساس يمكن اعتبار هجمات إيران على هذه القواعد الشريرة هجمات على أمن الدول العربية؟ أليست هجمات إيران على القواعد الأمريكية مشروعة بالكامل، بل هي في الحقيقة واجبة؟

أيتها القوات المسلحة:في هذا الوضع الواضح، هل ستبقون مجرد متفرجين، أم ستغتنمون هذه الفرصة الذهبية لطرد أمريكا من المنطقة، عبر إزالة هؤلاء الحكام المغتصبين؟

تتمة :سبتة : مرآة أزمة انسداد الأفق وصراع الجيوسياسة

- الانتقال من سلطان الدولة الإسلامية إلى سلطان الدولة الاستعمارية.
- الخضوع لمنظومة قانونية تستبعد تطبيق الشريعة في عديد المجالات.
- إعلان ولاء سياسي لقوة تحتل البلاد.

حينها، لم تكن أوروبا ثرى باعتبارها "أرض الفرص"، بل باعتبارها قوة احتلال، لتتحول صورتها من "العدو المستعمر" إلى "الفرصة الاقتصادية".

وتضافرت عوامل اجتماعية (بطالة، غلاء معيشة، تأخر زواج) وثقافية (تغير معايير النجاح نحو العمل بأوروبا والدخل باليورو) وسياسية (ضعف الثقة في المؤسسات وانعدام الأفق)، إلى جانب دور الجاليات والتحويلات المالية في ترسيخ "ثقافة الهجرة". وتغير مفهوم الانتماء نفسه: من الدفاع عن الأرض ضد الاحتلال، إلى قدرة الدولة على توفير العمل والعدالة والأمل.

غياب الرؤية الاستراتيجية وأزمة الكفاءات

دولة مثل الصين، تفرض قيوداً مشددة على الفئات الحساسة وإن بلغوا مئات الآلاف، مثل العاملين في قطاعات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والصناعات العسكرية، والباحثين في المشاريع ذات الصلة بالأمن القومي، وذلك عبر قوانين الأسرار الرسمية، وضوابط السفر، والقيود على نقل التكنولوجيا. وفي المقابل، تستثمر بقوة في رفع الرواتب، وتمويل البحث العلمي، وإنشاء مختبرات وشركات قادرة على استيعاب هذه الكفاءات. كذلك ألمانيا، ودول أوروبية أخرى، تعمل على الاحتفاظ بالمهارات عبر تحسين ظروف العمل، وزيادة الإنفاق على البحث، وتحفيز الصناعات الدفاعية، وجذب الكفاءات الأجنبية لسد النقص في سوق العمل.

السؤال الاستراتيجي ليس "كيف نمنع الهجرة؟" بل "كيف نجعل البقاء خياراً استراتيجيا قادرًا على استيعاب أبنائنا؟". فالصين وألمانيا لا تمنعان الكفاءات، بل تبنيان بيئات تجعل البقاء والابتكار قضية مصيرية.

في حين تعاني بلادنا من ضعف الربط بين التعليم والاقتصاد، واستثمار في التعليم دون استثمار في استيعاب مخرجاته، ومنظومة ابتكار هشة، وعوامل مؤسسية بطيئة، إلى جانب الطلب الأوروبي المتنامي على الكفاءات بسبب الشيخوخة السكانية.

والأخطر أن هجرة الكفاءات قد تتحول إلى تهديد استراتيجي، خاصة في قطاعات الصحة والهندسة والبحث العلمي. وتجارب شرق آسيا تُعلّم أن الاحتفاظ بالكفاءات يتطلب منظومة سياسية متكاملة: استثماراً في البحث، وربطاً للجامعات بالصناعة، وتمويلاً للشركات الناشئة، واستقطاباً للخبراء المهاجرين. فتحسين البيئة الاجتماعية خير من القيود القانونية وحدها.

حين تحكمنا مدرسة التبعية

مدرسة "التبعية" التي زرعها المستعمر لم تكن تهدف فقط إلى السيطرة العسكرية، بل إلى إنشاء كيانات تخدم احتياجات الدولة المستعمِرة، وذلك عبر توجيه الزراعة نحو التصدير وربط التجارة والبنية التحتية بالموانئ المؤدية إلى أوروبا و تكوين إدارة ونخب تتعامل مع المنظومة الفرنسية أو الأوروبية، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء تعليم يخدم احتياجات الإدارة والاقتصاد الاستعماري أكثر من بناء قاعدة علمية وصناعية مستقلة. لذا فإن التحدي اليوم لا يقتصر على التخلص من آثار الماضي، بل يشمل بناء نموذج قادر على استبقاء الكفاءات وإيجاد بيئة تنافسية للعلم والابتكار والتحدّي.

أزمة سبتة ليست حدثاً عابراً في حدود إسبانية-مغربية، بل كاشف لأزمة مركبة تمتد من انسداد الأفق الاقتصادي إلى الصراع الجيوسياسي، ومن فقدان الثقة في المؤسسات إلى انقطاع الصلة الوجودية بالوطن.

ختامًا

لقد تحولت الهجرة من ظاهرة اجتماعية-اقتصادية إلى أداة جيوسياسية في مثلث (مدريد-الرباط-الجزائر)، بينما يقف الاتحاد المغاربي عاجزاً. وأما على المستوى الوجودي، فالذين سبحوا نحو سبتة عبروا، قبل ذلك، مسافة طويلة من الخيبة والصمت، ليكتبوا بأجسادهم سؤالاً موجعاً: : هل الإنعتاق يساوي محطة عبور نحو بحر الموت ؟ و السؤال الأهم : هل نموذج الدولة الوطنية التي تفصل الدين عن الدولة، قادر على ملأ فراغ ثقافي وعقائدي يجعل الانتماء للأمّة وإعزازها بين الأمم قضية مصيرية تستحق بذل الغالي والنفيس وتحمّل التضحيات وخوض المعارك والرباط في الجبهات؟

الحقيقة و الواقع يثبتان خلاف ذلك، فالمطلوب اليوم ليس وعوداً تنموية أو حملات أمنية، بل إعادة بناء جسر الثقة بين الشاب وهويته العقدية والسياسية التي تنبثق منه دولته التي يعتز بالانتماء إليها دون غيرها. وإلا فإن البحر سيظل آخر مؤسسة يلجأ إليها من لم يعد يجد في بلده مكاناً، وستظل سبتة شاهدة على أزمة أوسع: أزمة مكان لم يعد، في وعي أبنائه، يستحق البقاء .

قال صلى الله عليه وسلّم : من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها .

بقلم أ.ياسين بن يحيى

أيّها الوزير، هل إغراق تونس و الأجيال القادمة بالديون هو الحلّ ؟

قال وزير الاقتصاد سمير عبد الحفيظ خلال جلسة التصويت على قرض لشركة فسفاط قفصة: التداين من أجل الاستثمار خيار اقتصادي سليم له نتائج إيجابية على المدى المتوسط والبعيد. وأضاف أنّ

أغلب المؤسسات العمومية أصبحت تشكّل عبئا على الميزانية نظرا لأنّها لا تحقّق أرباحا ماليا بقدر ما تلجأ الدولة لتمويل مستحقاتها و ضمان استمراريتها.(الجزيرة نت)

أيها الوزير، إن المشاكل الإقتصادية و المالية لتونس لا تحل بالاقتراض، لان القروض وسيلة لبسط النفوذ، وسلاح سياسي في يد الدول المقرضة تستخدمه لتفرض به سياستهاَ ونظامها على البلد الذي يأخذ هذه القروض، و أما تذرعك بأن القرض ميسر و طويل الاجل، فإن الخطر الذي يكمن في مثل هذه القروض التي توضع لآجال طويلة، هو التغافل عن تسرب هذه الديون للأرصدة الشخصية والتساهل عند استحقاقها حتى تتراكم وتصبح مبالغ ضخمة تعجز البلاد عن تسديدها، فيبدأ تدخل الدول المقرضة إما مباشرة أو عن طريق المؤَسسات المستخدَمة في الإقراض، ويجري فرض برنامج للتصحيح الاقتصادي يتضمن شروطاً مهلِكة مثل تخفيض سعر العملة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة المشاريع العامة، وتعويم أسعار العديد من السلع، ورفع الرسوم على بعض المواد والخدمات مثل المحروقات والمياه والكهرباء، وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الإجراءات التي تجعل اقتصاد البلد والسياسة المالية فيه في قبضة الدول المقرِضة.

أعباء الديون الربوية و أخطارها

هذا فضلا على أنّ نسبة مرتفعة من القروض قد تصل إلى حدود 75٪ التي تتحصل عليها تونس يقع صرفها لخدمة الدين الخارجي وفقا لبيانات وزارة المالية التونسية و ليس للإستثمار كما تدّعي. و هذا يحتم على الدولةفرض الضرائب من أجل زيادة موارد الميزانية ؛ ضريبة المبيعات، ضريبة الدخل، ضريبة الأرباح، ضريبة العمال،. مما يزيد الأسعار، فيلحق الضرر بالمستهلك والمنتج حيث يقل الإقبال على السلع فيلحق الضرر بالمنتِج أو المصدِّر، ويزيد الأعباء على الناس أو الالتجاء إلى الخوصصة وذلك ببيع المنشأت والمؤسسات العامة للقطاع الخاص (شركات محلية أو شركات أجنبية) لتمويل الموازنة.

إنّ الواجب الشرعي يوجب على الدولة إعتمادها في موازنتها على مصادرها الذاتية ورفض الاستجابة للضغوط الدولية ورفض المساعدات الدولية وقروض بنوكها، وهو ما يؤدي إلى امتلاكها لقرارها وبالتالي إنفاق الأموال على المشاريع المنتجة التي توفر المال الكافي لرعاية شؤون الناس، وهذا يحتاج إلى تغيير النظام الرأسمالي العلماني بنظام الاقتصاد الاسلامي الذي يقضي على أساس الفساد، التي نبتت منها كل الشرور، من مؤسسات ربوية، و نظام احتكاري، و تحكمات اقتصادية، و شركات عملاقة تتحكم بالاسعار و الاجور.

علاج المديونية

و أمّاعلاج المديونية فيكون بالامتناع عن تسديد فوائد الدين (الربا) والاقتصار على تسديد أصل الدين، لأن الفوائد ربا، و الربا حرام في ديننا، و يمكن تسديد أصل الدين من فائض أموال كل من شارك في الحكم منذ الاستقلال و تسبب في رهن البلاد، فكل من شارك في الحكم و لوحظ عليه الثراء بسبب موقعه في الحكم يؤخذ ما زاد عن حاجته، لأنه ألحق ضررا بالناس برهنه البلاد، و الضرر وجب رفعه و يتحمل تكاليف إزالته كل من شارك في جلبه وهم الحكام و حاشيتهم من رؤوس المال الفاسدين.

استرجاع الثروات الطبيعية من الشركات الناهبة

و الواجب إدارتها بأنفسنا استخراجا و تسويقا. لأن هذه المواد هي من الملكية العامة التي لا تملك الدولة شرعا خصخصتها وإنما تقوم بالإشراف على استخراجها وتصنيعها لصالح الرعية، فإذا ما استرددنا هذه الثروات من الشركات الاستعمارية و أدرناها بأنفسنا إنتاجا وتسويقا فسنوفر السيولة اللازمة لبعث المشاريع الاقتصادية المنتجة كالتصنيع و الزراعة، خاصة و أن كل عوامل النجاح متوفرة, فالأرض أرضنا و الثروة ثروتنا, و القوى العاملة المدربة من خبراء و مهندسين و عمال هم أبناؤنا و موجودون على الأرض و لا ينقصهم إلا حسن الإدارة و التسيير, أما المنشات فيمكن شراؤها من الدول الغير طامعة في بلادنا وهي كثيرة, و يمكن تغطية نفقاتها مما تدره الثروات الطبيعية من بترول و غاز و فسفاط و ملح و اسمنت و غيره من المعادن التي تزخر بها أرض الخضراء.

أيها الوزير، إن المشكلة الاقتصادية ليست في قلة الثروات في تونس ولا في فقر البلاد، فتونس تملك مصادر اقتصاد غنية فالثروة موجودة في تونس و لكنّها تبحث في الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تنمّيها زراعية كانت أم صناعية أم بشرية، كتحسين الأراضي الزراعية ومقاومة التصحر، أو اعتماد الطاقة الشمسية بدلا عن الطاقة الاحفورية في توليد الكهرباء، أو إعداد طواقم صناعية وزراعية، وهي أمور علمية عالمية تؤخذ من أي مصدر كان.

نجاة تونس أين تكمن؟

إن حتمية انهيار النظام المالي العالمي لا شك فيها، وما يجري في هذه الأيام يؤكد أن العالم يقترب من مرحلة مفصلية قد يذوق فيها الجميع مرارة انهيار نظام بُني على أسس ربوية باطلة. نجاة تونس لن تكون في القروض ولا ما يصاحبها من قرارات تمكن الغرب من البلاد وأهلها، بل إن هذه القروض والديون هي جزء من المرض العضال والأزمة التي نعاني منها وهي حل من حلول الرأسمالية الحاكمة التي تفصل الدين عن الدولة، وهي أصل الأزمة والداء وأساس كل بلاء، ولا سبيل للنجاة إلا باقتلاعها من جذورها بكل أدواتها ومنفذيها وسياساتها وقراراتها وارتباطاتها وحتى ما أبرمته من عقود واتفاقات ومعاهدات قلعاً لا يبقي منها شيئا.

إن تونس في حاجة إلى الإسلام ومشروعه الحضاري البديل ، حيث لا قروض ربوية ولا جباية لأموال الناس ولا أكلها بالباطل ولا تفريط في ثرواتهم ولا حماية لناهبيها، بل عدل يعيد للناس حقوقهم ويرعاهم خير رعاية، عدل يشعر به الناس من أول يوم وينعم في ظله الشجر والطير وحتى الحجر في ظل دولة الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

بقلم أ.محمد زروق

الأسباب البنيوية للانهيار المالي

ليست الأزمات المالية العالمية أحداثاً طارئة تنشأ من فراغ، ولا مجرد اضطرابات عابرة في الأسواق، بل هي حصيلة تراكمات طويلة من الاختلالات البنيوية التي تنخر في أساس النظام المالي والاقتصادي العالمي. فعندما تبنى الثروة على الديون أكثر مما تبنى على الإنتاج، وتتحول الأسواق إلى ميادين للمضاربة بدل الاستثمار الحقيقي، وينفصل المال عن الاقتصاد المنتج، يصبح الانهيار نتيجة طبيعية لا يتوقف وقوعها إلا على عامل الزمن.

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات المالية كشفت هشاشة النظام المالي الدولي، وأظهرت أن المعالجات التي اتُبعت لم تعالج جذور الخلل، وإنما أجلت انفجاره ووسعت نطاقه. فكل أزمة كانت تُواجَه بمزيد من التوسع في الائتمان، وضخ السيولة، وتعميق الاعتماد على الأدوات المالية، حتى أصبحت بنية النظام نفسه تحمل في داخلها أسباب عدم الاستقرار.

ومن هنا، فإن الأزمات التي يشهدها العالم اليوم ليست وليدة أحداث استثنائية أو أخطاء عابرة، وإنما هي نتيجة اختلالات هيكلية تراكمت عبر عقود، حتى غدت جزءاً من طبيعة النظام المالي ذاته. وهذه الاختلالات هي التي تجعل الأزمات تتكرر بصورة دورية، وإن اختلفت أسبابها المباشرة أو توقيت حدوثها.

أولاً: التضخم غير المسبوق في الديون

يعد تضخم الديون من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. فلم تعد الديون تقتصر على الحكومات، بل امتدت إلى الشركات والأفراد والمؤسسات المالية، حتى أصبحت تشكل عبئاً متزايداً على الاقتصاد العالمي. وقد أدى استمرار انخفاض أسعار الربا لسنوات طويلة، إلى جانب التوسع الكبير في الاقتراض، إلى تضخم غير مسبوق في حجم الديون، دون أن يواكب ذلك نمو حقيقي في الإنتاج أو في الاقتصاد الحقيقي. وعندما تصبح خدمة الدين أكثر صعوبة، تلجأ الدول إلى الاقتراض لسداد ديون سابقة، فتدخل في حلقة مفرغة من الاستدانة يصعب الخروج منها.

ثانياً: التوسع في إصدار النقود

منذ التخلي عن قاعدة الذهب، أصبحت البنوك المركزية قادرة على إصدار كميات هائلة من النقود دون ارتباط مباشر بالإنتاج أو بالاحتياطيات الذهبية. وقد اتسع استخدام هذه السياسة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثم بصورة أكبر خلال جائحة كورونا، حيث ضُخت تريليونات الدولارات في الأسواق فيما عرف بسياسة "التيسير الكمي". ورغم أن هذه الإجراءات أسهمت في تأجيل الانهيار على المدى القصير، فإنها أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتكوين فقاعات مالية، وإضعاف القوة الشرائية للعملات.

ثالثا: تضخم الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي

أصبح الجزء الأكبر من حركة رؤوس الأموال العالمية يدور داخل الأسواق المالية، بدل أن يتجه نحو الاستثمار المنتج. فقد توسعت المضاربات في الأسهم والسندات والعقود المستقبلية والمشتقات المالية، حتى أصبحت قيمة التعاملات المالية تفوق بأضعاف قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد الحقيقي. وعندما ينفصل المال عن الإنتاج، تصبح الأسواق أكثر عرضة للتقلبات الحادة والانهيارات المفاجئة، لأن الأسعار لم تعد تعكس القيمة الحقيقية للأصول، بل أصبحت تعكس توقعات المستثمرين وموجات المضاربة.

رابعاً: هشاشة النظام المصرفي

يقوم النظام المصرفي الحديث على مبدأ الاحتياطي الجزئي، حيث تحتفظ البنوك بجزء محدود من أموال المودعين، بينما تقرض الجزء الأكبر منها. ويعمل هذا النظام بصورة طبيعية ما دامت الثقة قائمة، لكنه يصبح شديد الهشاشة عند اهتزازها؛ إذ يكفي أن يتجه عدد كبير من المودعين إلى سحب أموالهم في وقت واحد حتى تعجز بعض المصارف عن الوفاء بالتزاماتها، وهو ما شهدته الأسواق في أكثر من أزمة مصرفية خلال السنوات الأخيرة، والقادم أسوأ.

خامساً: العولمة المفرطة وترابط الاقتصادات

أسهمت العولمة في توسيع التجارة والاستثمار، لكنها في المقابل جعلت الاقتصادات مترابطة بصورة غير مسبوقة، بحيث أصبحت أي أزمة محلية قادرة على الانتقال بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم. فاضطراب أحد المراكز المالية الكبرى، أو تعطل سلاسل الإمداد، أو اندلاع نزاع جيوسياسي، كفيل بإحداث اضطرابات واسعة في الأسواق العالمية، كما حدث خلال جائحة كورونا، وأزمة الطاقة، والحروب الإقليمية وكما يحدث اليوم من اضطرابات تعصف في الأسواق بشكل غير مسبوق.

سادساً: تسييس النظام المالي العالمي

لم يعد النظام المالي العالمي مجرد وسيلة لتنظيم التجارة والاستثمار، بل تحول تدريجياً إلى أداة من أدوات النفوذ السياسي. فقد استخدمت العقوبات الاقتصادية، وتجميد الأصول، والقيود على التحويلات المالية، ومنع بعض الدول من استخدام أنظمة الدفع الدولية، ما دفع عدداً متزايداً من الدول إلى البحث عن بدائل تقلل اعتمادها على النظام المالي الذي تهيمن عليه أمريكا. وقد أدى ذلك إلى تراجع الثقة في حيادية النظام المالي العالمي، وتسارع الجهود الرامية إلى إنشاء بدائل في مجالات المدفوعات والتجارة والاحتياطيات النقدية.

سابعاً: اتساع الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

من أبرز مظاهر الاختلال البنيوي أن الثروة المالية العالمية نمت بوتيرة أسرع بكثير من نمو الإنتاج الحقيقي. ففي الوقت الذي تعاني فيه اقتصادات كثيرة من تباطؤ النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنتاجية، واصلت أسعار الأصول المالية ارتفاعها بفعل السياسات النقدية التوسعية، الأمر الذي أدى إلى تركز الثروة في أيدي فئات محدودة، واتساع الفجوة الاقتصادية والمجتمعية، بما يزيد من هشاشة النظام ويضعف قدرته على الاستمرار.

إن حتمية انهيار النظام المالي العالمي لا شك فيها، وما يجري في هذه الأيام يؤكد أن العالم يقترب من مرحلة مفصلية قد يذوق فيها الجميع مرارة انهيار نظام بُني على أسس غير مستدامة.

إن الحل الحقيقي يكمن في نظام اقتصادي يحقق السعادة والرفاهية للبشرية، بعيداً عن الأزمات والانهيارات والتضخم والركود التي هي من إفرازات النظام الرأسمالي. كما أن النظام الإسلامي، بوصفه مبدأً متكاملاً، يحقق متطلبات البشرية؛ لأن أحكامه صادرة من خالق الإنسان العالم بما يصلحه، وقد جاءت تلك الأحكام لمنع الغش والربا والاحتكار، وسائر أسباب الفساد الاقتصادي.

إن الحل الحقيقي هو تطبيق الإسلام، وذلك لا يتحقق إلا بإقامة دولة الإسلام التي غيبت منذ عام 1924م. ونسأل الله أن تكون عودتها قريبة، وتعود كما كانت في عهد رسول الله ﷺ، بنصر من الله، وبجهود العاملين لإقامتها.

يا أهل الإسلام، إن الحل بين أيديكم، فلا تجعلوه حبيس الكتب، بل انقلوه إلى واقع الحياة بإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، إن شاء الله، كما بشر بها رسول الله ﷺ. ولنعد كما كنا خير أمة أخرجت للناس، فقد وعد الله المؤمنين بالنصر إذا التزموا أحكامه واتبعوا رسوله، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

بقلم أ. نبيل عبد الكريم

لماذا لا تحظى حرب السودان بالاهتمام اللازم؟

تثير حالة الجمود العسكري المتواصل في السودان تساؤلات عديدة حول الغموض الذي يكتنف مسار العمليات التي توقفت عند حدود دارفور؛ إذ يستعصي على المراقبين فهم مسببات غياب التقدم الميداني للجيش في دارفور لإنهاء التمرد، ما ترك الإقليم رهينة لسيطرة قوات الدعم السريع. وإلى جانب توقف العمليات، يبرز تساؤل حول أسباب حصر جهود التسوية في منبر جدة أو مبادرات الرباعية دون النجاح في إيقاف الحرب، وسط علامات استفهام كبرى حول التراخي الدولي غير المبرر في ممارسة الضغوط الفعلية لإنهاء هذه الحرب.

للإجابة على هذه التساؤلات لا بد من معرفة حقيقة واضحة ودامغة وهي أن أمريكا هي التي تتحكم في الأوضاع السياسية والعسكرية في السودان وتمنع غيرها من التدخل في شأنها.

وهناك كثير من النماذج والأمثلة التي تؤكد ذلك:

1- فأمريكا هي المحرك الأساس لحربِ السودان، فقد قامت الحرب أصلاً بإيعاز أمريكي لإفشال الاتفاق الإطاري الذي كان سيمكن سلطة المدنيين الموالين لبريطانيا وأوروبا المنضوين تحت قوى الحرية والتغيير بقيادة رئيس الوزراء الأسبق عبد الله حمدوك. كما تفرض أمريكا نصوص اتفاقيات محددة دون تغيير (مثلما حدث في محادثات جنيف وسويسرا) وهو دليل على أن أمريكا لا تلعب دور الوسيط النزيه، بل هي التي تطبخ صياغة الحل وتصمم شكل الدولة القادمة عبر فرض شروط تضمن علمانية الدولة، وتمزيق البلاد، وتفكيك الجيش لصالح جيوش جهوية تمهد لتفتيت البلاد.

2- وقد استغلت أمريكا الحرب لتنفيذ طبخة أمريكية اعتادت عليها، تكرر بها سيناريو تقسيم البلاد بالآليات نفسها التي استخدمتها لفصل الجنوب عبر إثارة النعرات العرقية، لتصنع تمرداً جديدا تمهيدا للانفصال، فقد أصبحت نيالا عاصمة جديدة تحت سيطرة قوات الدعم السريع بعملة منفصلة وإدارة لشؤون دولة كاملة لا تتبع للحكومة في الخرطوم لا يهاجمها أحد ولا يعكر صفو إدارتها أحد لا الجيش ولا الضغط الدولي المزعوم.

3- تكريس السيناريو الليبي بحكومتين في دارفور وبورتسودان، وقد كرست أمريكا أعمالها للوصول إلى انفصال دارفور عبر إيجاد صورة مطابقة لما يجري في ليبيا بتكريس سلطتين وحكومتين، بعد إعلان حكومة تأسيس في نيالا لتقابل حكومة بورتسودان. والدليل على ذلك أن أمريكا تكتفي بالشجب والإدانة لإطالة أمد الحرب حتى تنضج هذه الطبخة.

4- احتكار الحل عبر منبر جدة ومنع أي حلول أخرى. فقد أنشأت أمريكا منبر جدة وجعلته المنبر الوحيد للتفاوض لتستفرد بالملف بالكامل وتمنع أي وساطة خارجة عن إرادتها، عبر القوى التابعة لأوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا، التي تحاول فتح منابر أخرى لتجد لها موطئ قدم عبر منابر موازية من مثل منبر باريس أو أديس أبابا أو نيروبي، إلا أن أمريكا لا تسمح لها بذلك. فقد انهارت محاولات بريطانيا مراراً وتكرارا لتشكيل منابر أخرى غير منبر جدة، منها محاولتها تشكيل مجموعة اتصال دولية خاصة بالسودان خلال مؤتمر لندن الدولي الذي انعقد يوم 15/4/2025م، ما دفع وزارة خارجية بريطانيا للتعبير عن حزنها علناً لعدم التوصل لاتفاق حول هذا المسار.

5- تفسير ضعف الاهتمام الدولي بالصراع في السودان: فإن أمريكا تحكم قبضتها على النفوذ السياسي والعسكري في السودان عبر قيادة الصراع بعملائها القادة في الجيش وقوات الدعم السريع.

وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد أن القادة في الجيش وقوات الدعم السريع ينفذون الأجندة الأمريكية بلا تردد، وأكبر أدلة على ذلك:

1- الانسحابات المتتالية للجيش من كل مدن دارفور وتسليمها لقوات الدعم السريع.

2- توقف القتال على حدود ولايات دارفور وعدم تقدم قوات الجيش برغم مقدرتها على حسم الصراع إلا أن قادة الجيش الكبار الموالين لأمريكا هم الذين يوقفون قوات الجيش من التقدم حتى اشتهرت بين جنود الجيش عند اللقاء مع القادة الكبار بـ(فك اللجام يا سعادتك) بمعنى أنهم يتشوقون للنصر والقتال إلا أن (سعادتك) وهو القائد الكبير لم يفك لهم اللجام، أي لم يعطهم التعليمات للهجوم وكسر شوكة التمرد.

3- خارطة الطريق التي قدمتها الحكومة السودانية للانسحاب من مدن دارفور بحجة تحقيق السلام والاستقرار في البلاد بتاريخ 10/3/2025م.

فقد نشرت مواقع إخبارية عدة منها إندبندنت عربية بتاريخ 3/4/2025م وثيقة قدمها مندوب السودان لدى الأمم المتحدة الحارث إدريس، لأمينها العام أنطونيو غوتيريش في 10 آذار/مارس الماضي، تتضمن خارطة طريق لتحقيق السلام والاستقرار في البلاد، جاء فيها: (يكون هناك وقفٌ لإطلاق النار، لكن يجب أن يتخلله الانسحاب الكامل من ولاية الخرطوم وكردفان ومحيط الفاشر والتجمع في ولايات دارفور التي يمكن أن تقبل بوجود المليشيا في مدة أقصاها 10 أيام.. تكون بداية عودة النازحين ودخول المساعدات الإنسانية في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، فضلاً عن ضرورة استعادة الحياة ودولاب العمل في مؤسسات الدولة المختلفة مع صيانة البنى التحتية الضرورية مثل المياه والكهرباء والطرق والصحة والتعليم، على ألّا تزيد مدة تنفيذ هذا الأمر على ستة أشهر.. بعد إكمال الأشهر التسعة يمكن الدخول في نقاش وتفاوض مع الجهة الراعية حول مستقبل المليشيا المتمردة، وتشكيل حكومة من المستقلين تشرف على فترة انتقالية تُدار فيها الدولة بعد الحرب، وإدارة حوار سوداني - سوداني شامل داخل السودان ترعاه الأمم المتحدة ولا يستثني أحداً، يقرر خلاله السودانيون مستقبل بلادهم). وهذا بالضبط الذي يحدث الآن.

إن الحل لمشاكل السودان بل وكل بلاد العالم لن يكون بحلول ومعالجات مسمومة تقدمها الدول الاستعمارية أو التابعة لها لتحقيق أجندتها، وإنما يجب أن ينبع الحل من عقيدة الإسلام العظيم، الذي أمر برد كل الأمور إلى نصوص الوحي الإلهي، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾. والرد إلى الله تعالى ورسوله ﷺ يوجب إقامة الحكم والسياسة والسلطان وكل مناحي الحياة على أساس الإسلام، ولا يكون ذلك إلا بإقامة دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي يأثم من لم يعمل لإقامتها، يقول النبي ﷺ: «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً» أخرجه مسلم.

بقلم أ.محمد جامع

لايزال بالمعتقل بعيدا عن اهله وأحبابه لأجل مقالة كتبها نصرة لغزة.

إذا لم تجد عدلاً في محكمة الدنيا فارفع ملفك لمحكمة الآخرة فإن الشهود ملائكة، والدعوى محفوظة، والقاضي أحكم الحاكمين

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.